

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الخامسة والأربعون

فيينا، ٢٧-٢٩ [٣٠] حزيران/يونيه ٢٠١٧

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة الرقابة الداخلية

أنشطة الرقابة الداخلية

تقرير من مدير مكتب الرقابة الداخلية

تقدّم هذه الوثيقة معلومات عن أنشطة وظيفة الرقابة الداخلية وفقاً للمقرر
م ت ص-٤٤/م-٣.

أولاً - لمحة عامة

١- أنشأ المدير العام مكتب الرقابة الداخلية والأخلاقيات (المكتب) عملاً بالمادة ٩-١ من النظام المالي والقاعدة المالية ١٠٩-١-١٥، ويخضع المكتب لميثاقه، وللمبادئ التوجيهية للتحقيقات، ومدونة قواعد السلوك الأخلاقي. وتغطي ولاية المكتب كلّ نُظُم اليونيدو وإجراءاتها وعملياتها ووظائفها وأنشطتها. وفضلاً عن وظائف المكتب الأساسية الخاصة بالمراجعة الداخلية للحسابات، والتحقيق، والأخلاقيات، يُعتبر المكتب أيضاً جهة الاتصال المعنية بالتنسيق بشأن أنشطة وحدة التفتيش المشتركة.

٢- ويتّبع المكتب في أداء وظائفه المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين فيما يخص المراجعة الداخلية، والمبادئ والإرشادات الموحدة للتحقيقات التي أقرّها مؤتمر المحققين الدوليين فيما يخص التحقيقات.

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

* أُعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق

030517 030517 V.17-02274 (A)



٣- وتشمل الوظائف المهياً لها في ميزانية المكتب أربعة موظفين من الفئة الفنية وموظفين اثنين من فئة الخدمات العامة. وفي عام ٢٠١٦، بدأ المكتب العمل بأربعة موظفين، وهم مدير، ومراجع/مفتش، واثنين من موظفي الدعم (مساعد رقابة أول، ومساعد رقابة). وكانت هناك وظيفتان شاغرتان من الفئة الفنية خلال عام ٢٠١٦، هما وظيفة محقق ووظيفة مراجع حسابات/مفتش، الأمر الذي حدّ من القدرات المتاحة للمراجعة الداخلية والتحقيقات. وجرى التعاقد مع جهات استشارية لإجراء التحقيقات خلال الجزء الأخير من عام ٢٠١٦.

الجدول ١

لحة عامة عن التوظيف

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	الوظائف المهياً لها في الميزانية	
الوظائف المشغولة	الوظائف المشغولة	الوظائف المشغولة	الوظائف المشغولة	الوظائف المشغولة		
١	١	١	١	١	١	مدير (مد-١)
١	١	١	١	١ ^(أ)	١	مراجع حسابات (ف-٤)
وظيفة شاغرة	وظيفة شاغرة	وظيفة شاغرة	١ ^(ب)	١ ^(ب)	١	مراجع حسابات (ف-٣)
وظيفة شاغرة	١	١	١	١ ^(ج)	١	محقق (ف-٣)
٢	٢	٢	٢	٢	٢	موظف دعم (خ ع)
٤	٥	٥	٦	٦	٦	المجموع

(أ) وظيفة شاغرة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢.

(ب) الموظف في إجازة مرضية معظم العام.

(ج) وظيفة شاغرة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٤- وكننتيجة للقيود المفروضة على الميزانية وعدد الموظفين، أرجأ المكتب بعض أنشطة المراجعة الداخلية إلى عام ٢٠١٧، الأمر الذي طرح تحدياً أمام قدرته على النهوض بمسؤولياته الرقابية بشكل كامل.

٥- واتساقاً مع معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، يستخدم المكتب منهجية سنوية لتقييم المخاطر منذ عام ٢٠٠٥. وتخضع هذه المنهجية للتحسين باطراد من أجل تناول عناصر المخاطر المتغيرة والكيانات الخاضعة للمراجعة، التي تتضمن مواقع اليونيدو الجغرافية، وإجراءاتها ووظائفها وكياناتها الخاصة. وتغطي منهجية تقييم المخاطر عملية تقييم المخاطر برمتها باستخدام مؤشرات مخاطر نوعية وكمية. ويحدّد تصنيف المخاطر الأخير المجالات التي يتعين على المكتب مراجعتها، حسب توافر الموارد.

- ٦- وأجري آخر تقييم للمخاطر في عام ٢٠١٥ من أجل وضع خطة عمل للمراجعة على أساس المخاطر لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، اتساقاً مع أهداف المنظمة. وتُحدَّث تقييمات المخاطر سنوياً للنظر فيما حدث من تغيرات في عمليات المنظمة وبرامجها ومخاطرها ونُظُمها وضوابطها، كما تُنقَّح خطة العمل حسب الضرورة.
- ٧- وخلال عام ٢٠١٦، أصدر المكتب أربعة تقارير مراجعة: تقريرين بشأن مراجعة البيانات المالية، وتقريرين بشأن مراجعة عمليات نظام "ساب" لتخطيط الموارد المؤسسية. وفضلاً عن ذلك، صدرت ثلاثة تقارير عن التحقيق.
- ٨- ويقدم الجدول ٢ أدناه لمحة عامة عن التقارير الصادرة في السنوات الخمس الأخيرة.

الجدول ٢

لمحة عامة عن التقارير بحسب سنة صدورها

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
مجموع التقارير الصادرة	مجموع التقارير الصادرة	مجموع التقارير الصادرة	مجموع التقارير الصادرة	مجموع التقارير الصادرة	
٤	٥	٥	٥	٣	تقارير المراجعة الداخلية
٣	٥	٨	١	٥	التقارير التحقيقية (بما في ذلك المسائل البنوية)
١	١	١	١	١	غير ذلك (مثلاً، وحدة التفتيش المشتركة، مكتب الرقابة الداخلية)
٨	١١	١٤	٧	٩	المجموع

- ٩- وواصل المكتب أداء دوره الاستشاري وتقديم الدعم إلى جميع مستويات الإدارة فيما يخص الطلبات الواردة بشأن طائفة متنوعة من المسائل، من بينها، على سبيل المثال، وضع السياسات، والاتفاقات المبرمة مع المانحين، ومبدأ المراجعة الواحدة، ومبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة/توحيد الأداء، والإدارة المركزية للمخاطر، والشركاء المنفذين، وعمليات التحقق التي تقوم بها المفوضية الأوروبية.
- ١٠- ويؤكد المكتب أنه اضطلع بأنشطة المراجعة الداخلية وأنشطة التحقيق خلال عام ٢٠١٦ بصورة مستقلة وموضوعية دون أي تدخل و/أو تأثير من أطراف داخلية أو خارجية.

ثانياً- لمحة عامة عن أعمال المراجعة الداخلية

- ١١- اكتملت المراجعة الخاصة بنميطة نظام "ساب" لإدارة العلاقة بالموردين، ورُفِع التقرير إلى الإدارة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦. ولأن هذه هي أول عملية مراجعة لإدارة العلاقة

بالموردين منذ تنفيذ نظام "ساب" لتخطيط الموارد المؤسسية باليونيدو، ركزت المراجعة على عمليات الشراء باستخدام قنوات توريد متنوعة. وشملت هذه القنوات اتفاقات المسار السريع والاتفاقات المركزية واللامركزية واتفاقات التنازل والاتفاقات الطويلة الأجل المدججة في نميطة إدارة العلاقة بالموردين، وكذلك التخطيط الاستراتيجي للشراء. وفي سياق المراجعة، استُعرضت بحالات مثل تصميم الضوابط وفعاليتها، وسلامة البيانات/المعلومات، والامتثال للقواعد، والإجراءات، وكذلك التكامل مع نمائط نظام "ساب" الأخرى.

١٢ - ورُفع تقرير المراجعة بشأن نميطة نظام "ساب" لإدارة رأس المال البشري إلى الإدارة في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦. وركزت المراجعة على الإجراءات والنظم والمخاطر الرئيسية والضوابط في إطار بيئة الموارد البشرية من حيث الامتثال للوائح التنظيمية والقواعد والأدلة وإجراءات العمل الخاصة بإدارة الموارد البشرية. وروجعت أيضاً الإجراءات الخاصة بإدارة رأس المال البشري بنظام "ساب"، مع التركيز على تصميم الضوابط وفعاليتها وسلامة المعلومات/البيانات.

١٣ - واكتملت عمليتا المراجعة المالية للبيانات المالية لعام ٢٠١٥ فيما يخص خدمات المطاعم والصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية، وصدر التقريران في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٦ على التوالي.

١٤ - وقُدِّم ما مجموعه ٣٦ توصية نتيجةً لتقارير المراجعة الداخلية الأربعة الصادرة في عام ٢٠١٦. وقد قُبِلت جميعها، وقُدِّمت الكيانات الخاضعة للمراجعة خطط عمل.

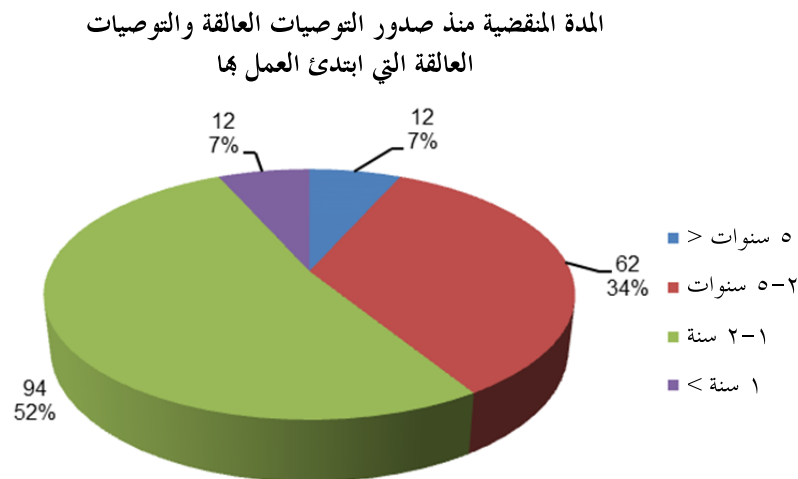
١٥ - واكتملت مراجعة العمل الميداني للمكتب الإقليمي بمصر، وصدر مشروع التقرير للكيانات الخاضعة للمراجعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وصدر التقرير النهائي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

ثالثاً - حالة تنفيذ التوصيات

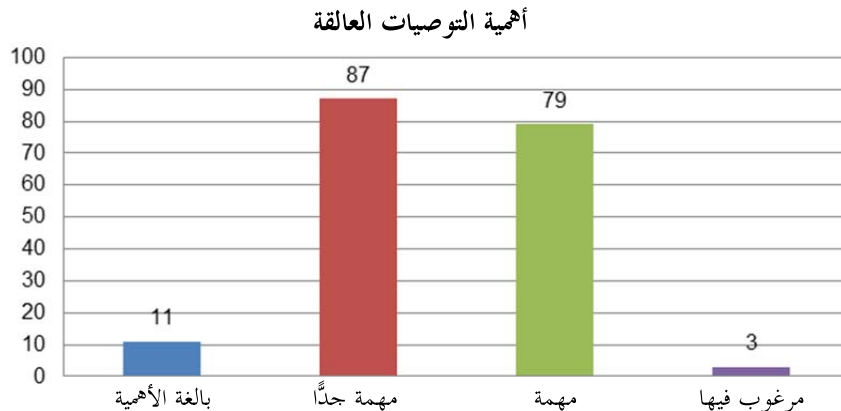
١٦ - استعرض المكتب تنفيذ كل التوصيات العالقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وكما هو مبين في الجدول ٢ أعلاه، صدرت في عام ٢٠١٦ سبعة تقارير خاصة بالمراجعة والتحقيق (باستثناء تقرير وحدة التفتيش المشتركة المقدم إلى المجلس)، وأسفرت هذه التقارير عن صدور ٤٤ توصية جديدة.

١٧ - وخلال عام ٢٠١٦، جرى البتُّ في ٦٥ توصية صادرة في أعوام سابقة وكان معدل التنفيذ التراكمي للتوصيات المفتوحة بشأن المراجعة الصادرة منذ عام ٢٠٠٦. هو ٦٠ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (٦٣ في المائة في عام ٢٠١٥). وفي عام ٢٠١٧،

سيعمل المكتب مرة أخرى عن كثب مع الإدارة لمراقبة التوصيات العالقة منذ أمد طويل لضمان تنفيذها وإنهاءها.



١٨- ويصنف المكتب التوصيات في أربع فئات بحسب أهميتها: بالغة الأهمية، ومهمة جداً، ومهمة، ومرغوب فيها. ويُقدّم الشكل الوارد أدناه تحليلاً يصنّف التوصيات العالقة بحسب أهميتها.



رابعاً- التعاون مع هيئات رقابية أخرى

١٩- استعرض المراجع الخارجي لليونيديو من جديد عمليات المكتب أثناء زيارة الفريق للمقر الرئيسي. وقدم المكتب كل التفسيرات والوثائق الضرورية المطلوبة من أجل عملية المراجعة.

- ٢٠- وتشاور المكتب مع المراجع الخارجي من أجل تحديث مواعيد الزيارات الميدانية المخططة خلال عام ٢٠١٦، وتوسيع تغطية أنشطة الضمان في المكاتب الميدانية، والاستخدام الفعال للموارد المحدودة، وتجنب ازدواجية العمل.
- ٢١- واستمر التعاون الرسمي مع شعبة التقييم المستقلة، خاصة في مجالات تبادل المعلومات، والتخطيط، والزيارات إلى المكاتب القطرية.
- ٢٢- وواصل المكتب مشاركته النشطة في أوساط المراجعة الداخلية والتحقيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة دعماً لجهود تحقيق الاتساق والمواءمة على نطاق الأمم المتحدة.
- ٢٣- وواصل المكتب عمله الشامل كجهة الاتصال التابعة لوحدة التفتيش المشتركة فيما يخص اليونيدو.^(١)

خامساً- تعزيز حوكمة المكتب وعملياته

- ٢٤- تنفيذاً لتوصية عالقة منذ أمد قدمها المراجع الخارجي والمصادق المستقل، أُتخذ قرار إنشاء اللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات في الدورة الرابعة والأربعين للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (م ت ص-٤٤/م-٤). ويعزز إنشاء لجنة مراجعة الحسابات استقلالية المكتب ويمثل للمعايير الدولية والممارسات الفضلى. ومن المقرر أن يكتمل اختيار أعضاء اللجنة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧، بهدف عقد أول اجتماع لها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٧. وسوف يُقدّم تحديث كامل بشأن هذه المسألة في الوثيقة IDB.45/15.
- ٢٥- وواصل المكتب رفع التقارير إلى المدير العام من خلال التقارير الموجزة الفصلية التي بدأ تقديمها في عام ٢٠١٢.
- ٢٦- ويعتبر المناخون الحاليون والمحتملون لأنشطة اليونيدو أن المقرّر الصادر عن المجلس، والقاضي بأن الدول الأعضاء ينبغي أن تحصل على تقارير المراجعة الداخلية التي يقدمها المكتب إلى المدير العام والإدارة (م ت ص-٤٤/م-٣)، يمثل نهجاً شفافاً وتطوراً إيجابياً.

سادساً- نظرة استشرافية

- ٢٧- سيواصل المكتب بذل أقصى جهوده للوفاء بولايته ومواصلة تحسين قدرته على أداء وظائف المراجعة الداخلية، وخدمات التحقيق والخدمات الاستشارية التي تؤدي إلى تعزيز الحوكمة، والرقابة، واتخاذ القرارات في الإدارة، والخضوع للمساءلة في اليونيدو. كما سيواصل المكتب التأكيد على الجودة في تقديم خدماته. وسوف تظل خطة عمل المكتب مرنة

(١) يرد في الوثيقة IDB.45/14 تقرير منفصل بشأن أنشطة وحدة التفتيش المشتركة.

وقابلة للتعديل إلى أقصى حد ممكن، بغية التصدي للمخاطر الناشئة والأولويات المتغيرة خلال عام ٢٠١٧.

٢٨- وبالرغم من أن المكتب يأخذ في جهوده المعنية بالمراجعة الداخلية بمنهجية تخطيط المراجعة على أساس المخاطر، فإنه لا يستطيع، بالنظر إلى موارده، أن يخصص الاهتمام الكافي لكل المجالات المحددة الشديدة الخطورة والبالغة الأهمية. ومع هذا، ونظراً لأهمية أنشطة المراجعة الداخلية، يخطط المكتب للاستفادة من الخبرات السابقة في مراجعة المكاتب الميدانية، وتحسين نهج المراجعة الداخلية عند التخطيط لعمليات المراجعة وإجرائها في عام ٢٠١٧.

٢٩- وسيواصل المكتب معالجة ما يُبلغ به من ادعاءات بوقوع أخطاء وسوف يستمر إيلاء الأولوية للتعامل مع الحالات الشديدة الخطورة، وسوف تكون لها الأولوية على المراجعة الداخلية والأعمال التي يضطلع بها المكتب في مجال الحوكمة عند الاقتضاء.

٣٠- ولا تزال موارد ميزانية المكتب غير متناسبة مع عمليات اليونيدو المتنوعة والمتزايدة، وغير متناسبة مع اتساع نطاقها الجغرافي، أو مع ولاية المكتب الموسعة بشأن التحقيقات وولاية لجنة مراجعة الحسابات. وتزامن ذلك مع شغور وظائف، مما أثر في خطة العمل. ويعد تعيين مرشحين مؤهلين تأهيلاً مناسباً لشغل الوظائف الشاغرة أمراً بالغ الأهمية لعمل هذا المكتب.

٣١- وحسبما ذكر آنفاً، بما في ذلك ما ذكره مراجع الحسابات الخارجي وهيئات الاستعراض الأخرى، لا تزال حالة الموارد تمثل تقييداً ملحوظاً لنطاق العمل. وليس من المتوقع حدوث أي زيادة في الموارد، ولذا فإن المكتب في حد ذاته يمثل مخاطرة على المنظمة إذ إنه - طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة التي يتبعها - ليس في وضع يُمكنه من القيام بولايته على نحو مُرضٍ.

٣٢- وكالعادة، يتوقف أثر المكتب - بوصفه هيئة رقابية داخلية فعالة مستقلة وموضوعية تساعد المنظمة على تحقيق غاياتها وأهدافها - في نهاية المطاف على الدعم المتواصل المقدم من الإدارة العليا والدول الأعضاء في المنظمة.

سابعاً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٣٣- لعل المجلس يود أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.